

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم  
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة .  
وعضوية القضاة السادة  
يوسف الطاهات ، ناجي الزعبي ، ياسين العبدلات ، باسم المبيضين .

بصفتها: الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٣/٨٧

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣٠ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن  
محكمة الجنايات الكبرى بالقضية الجنائية ذات الرقم ( ٢٠١٢/١٤٣٢ ) المتضمن :

١. تجريم المميز بجناية هناك العرض خلافاً للمادة ( ٢/٢٩٦ ) عقوبات وبدلالة  
المادة ( ١/٣٠١ أ ) من القانون ذاته .
٢. تجريم المميز بجناية الشروع بهتك العرض خلافاً للمادتين ( ٢/٢٩٦ و ٦٨ )  
من قانون العقوبات بدلالة المادة ( ١/٣٠١ أ ) من القانون ذاته .
٣. تجريم المميز بجناية السرقة خلافاً للمادة ( ١/٤٠١ ) من قانون العقوبات .  
والحكم على المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة تسع سنوات وأربعة شهور  
مع الرسوم والنفقات والصادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ .

١

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لأسباب  
تتلخص بما يلي :

أولاً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث إنها بنت  
حكمها على شهادة المشتكي وشهادة الطفل بالرغم من التناقض  
الواضح بينهما حيث إن اطلالة متبصرة من قبل محكمتكم لتلك الشهادات  
ومناقشتها تجد إنها انطوت على كثير من التناقضات التي من شأنها تغيير  
وجهة الحكم .

ثانياً : إن القرار المميز غير معلن تعليلاً قانونياً متفق مع وقائع هذه القضية وغير  
مسبب قانوناً ولم تناقش المحكمة بينة النيابة مناقشة قانونية ولم تزنها وزناً  
دقيقاً وسائغاً ومقبولاً يتفق مع مقتضيات العدالة التي يستبعد معها أي  
مقتضيات أخرى حتى لو كانت عاطفية .

ثالثاً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بتطبيق القانون على وقائع هذه الدعوى  
تطبيقاً سليماً يتفق مع أحداث ومجريات هذه القضية .

رابعاً : أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها لجهة الإدانة  
للمميز وذلك أن القرار قد تم بناؤه وبشكل كامل على الظن والشك والاحتمال .

خامساً : إن القرار المميز جاء مجحفاً ومغالياً ومخالفاً للأصول والقانون لجهة  
التعليل والتسبيب ووزن البيئات وزناً قانونياً سليماً يتفق مع المنطق والواقع  
والأصول .

وبتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وبكتابه رقم ( ٢٠١٢/١٠٢٢ ) رفع مساعد النائب  
العام لدى محكمة الجنايات الكبرى ملف هذه القضية إلى محكمتنا سنداً للمادة  
( ١٣/ج ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم جاء مستوفياً  
لشروطه القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب يستدعي نقضه  
وطلب تأييده .

وبتاريخ ٢٠١٣/٤/٢ وبكتابه رقم ( ٢٥/٢٠١٣/٤/٢ ) طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعه الخطية قبول التمييز شكلاً وردة موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## المرافعة

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ( ٢٠١٢/١٠٢٦ ) تاريخ ٢٠١٢/٩/٢٣ قد أحالت المتهم :

### ليحاكم لدى تلك المحكمة عن تهمة :

١. جنابة هتك العرض خلافاً للمادة ( ٢/٢٩٦ ) عقوبات وبدلالة المادة ( ١/٣٠١ ) عقوبات .
٢. الشروع بهتك العرض خلافاً للمادتين ( ٢/٢٩٦ و ٦٨ ) عقوبات بدلالة المادة ( ١/٣٠١ ) عقوبات .
٣. السرقة خلافاً للمادة ( ١/٤٠١ ) عقوبات .

وتتلخص وقائع الدعوى كما جاءت بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليهما مواليد ١٩٩٩/٧/٨ و

٢٠٠٢/٤/٥ كانا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٧ في حديقة الملكة رانيا في أم نواردة يلعبان وشاهدا المتهم ومعه ثلاثة أشخاص لم يتوصل التحقيق لمعرفة هويتهم وأقدم المتهم على الإمساك بالمجني عليه وتمكن من تشليحه بنظونه وكلسونه واستولى منه على جهاز الخلوي تحت طائلة التهديد وقد قام بذلك معه شخصين آخرين من الأشخاص الذين كانوا معه وحاولوا سحب المجني عليه إلى الحمام العام ولكنه تمكن من الإفلات منهم بعد أن أخذ بالصراخ وكذلك حاول اثنان من المتهم الإمساك بالمجني عليه وتمكنا من الإمساك به وحاولا سحبه إلى الحمام

ولكنه أيضاً تمكن من الإفلات منهما وأخبر المجني عليهما ذويهما بما حصل معهما وفي اليوم التالي جاء إلى الحديقة والد المجني عليه علي للبحث عن المتهم وتمكن من مشاهدة وتمكن من الإمساك به فيما لاذ الأشخاص الذين برفقته بالفرار وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ وفي القضية رقم ( ٢٠١٢/١٤٣٢ ) أصدرت قرارها وتوصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إن المشتكين المولود بتاريخ ١٩٩٩/٧/٨ المولود بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٥ كانا بتاريخ ٢٠١٢/٩/٧ قد ذهبا للعب في حديقة الملكة رانيا الكائنة في أم نواراة وأثناء أن كان المشتكون بالقرب من الكافتيريا شاهدا المتهم ومعه ثلاثة أشخاص آخرين ( لم يتوصل التحقيق لمعرفةهم ) وبعد ذلك قام المتهم وبرفقته شخص آخر من الأشخاص الذين لم يتوصل التحقيق لمعرفةهم بالتوجه نحو المشتكي وتمكنا من الإمساك به حيث قام المتهم بإغلاق فم المشتكي بيده ووضع سكين على رقبته فيما قام الشخص الآخر بالإمساك به من رجليه ثم قام بسحبه باتجاه الحمامات وبالقرب من هناك قام الشخص الذي يمسك رجليه بإنزال بنطلونه وكلسونه إلى منتصف فخذيه وفي هذه الأثناء لاذ المشتكي بالهرب وعلى الفور قام المتهم بإرسال شخصين ممن كانوا معه للإمساك بالمشتكي وإحضاره للحمامات حيث قام أحدهم بضرب بقبضة يده على وجهه ( بوكس ) وحاول هو ومن معه بسحب سحب باتجاه الحمامات إلا أن المشتكي تمكن من تخليص نفسه منهما ولاذ بالهرب وأنداك كان الشخص الذي كان برفقة المتهم يقوم بأخذ الجهاز الخلوي ومبلغ عشرين قرش من المشتكي ولاذ بالهرب فيما قام المتهم بالطلب من المشتكي مرافقته للحمامات وحاول سحبه إلى ذلك المكان إلا أنه وبسبب صراخ المشتكي واستجاده بمن هو موجود بالكافتيريا تمكن المشتكي من الإفلات منه ورفع بنطلونه وكلسونه وهرب بعد أن قفز من على سور

الحديقة ولحق به المشتكي حيث شاهده يبكي ثم توجهها معاً للمركز الأمني الذي طلب منهما إحضار ذويهما بالفعل عاد الطفلان المذكوران وبرفقتهما أولياء أمورهما للمركز الأمني وتقدما بالشكوى وبعد ذلك عاد المشتكي برفقة والده للحديقة محاولين البحث عن المتهم ومن معه وأثناء ذلك بحدود الساعة الخامسة مساءً حضر المتهم ومعه ثلاثة أشخاص للحديقة وعندما شاهدتهم المشتكي قام بالتأشير عليهم لوالدهم على أنهم هم من اعتدوا عليه وسرقوه وعلى الفور لاذ المذكورون بالهرب إلا أن المتهم تعثر وتمكن والد المشتكي من الإمساك بالمتهم وتم تسليمه للشرطة وجرت الشكوى والملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الوقائع التي توصلت إليها ووجدت :

أولاً : فيما يتعلق بجناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢/٢٩٦) من قانون العقوبات بدلالة المادة (١/٣٠١) من ذات القانون المسندة للمتهم .

تجد المحكمة أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم بتاريخ ٢٠١٢/٩/٧ والمتمثلة بقيام المتهم بالإمساك بالمجني عليه المولود بتاريخ ١٩٩٩/٧/٨ أثناء وجوده بحديقة الملكة رانيا وقيامه بإغلاق فم المجني عليه بإحدى يديه وتهديده بوضع سكين على رقبتة باليد الأخرى وتمكنه مع شخص آخر لم يتوصل التحقيق لمعرفة من سحب المجني عليه لمنطقة قريبة من حمامات الحديقة وهناك قام الشخص الآخر بتشليح المجني عليه بنطونه وكلسونه حتى انكشفت عورته ومشاهدة المتهم ومن معه مؤخرة المجني عليه وأعضاءه التناسلية وهي عارية من الملابس فإن أفعال المتهم ومن معه تشكل هتك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات مقرونة بالظرف المشدد الوارد بالمادة ( ١/٣٠١ ) من القانون ذاته وهو التغلب على مقاومة المجني عليه وذلك على اعتبار أن هذه الأفعال قد استطلت إلى عورة في جسم المجني عليه الذي يحرص كسائر الناس على صونها وعدم التفريط بها والمحافظة عليها ولا يدخرون

وسعاً في سترها والذود عنها وقد خدشت عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه وإن هذه الأفعال قد تمت من قبل أكثر من شخص .

ولا يغير من الأمر شيئاً قيام المتهم بإخفاء أسماء من اشترك معه بهتك عرض المجني عليه وبالتالي عدم توصل التحقيق لمعرفة اسم الشخص الذي قام بتشليح المجني عليه بنظونه وكلسونه و/أو عدم معرفة أسماء الأشخاص الآخرين الذين كانوا برفقة المتهم والذين حاولوا اللحاق بالمشتكى

ثانياً : فيما يتعلق بجناية الشروع بهتك العرض خلافاً للمادتين ( ٢٩٦/٢ و ٦٨ ) عقوبات وبدلالة المادة ( ٣٠١/١ ) من القانون ذاته المسندة للمتهم .

تجد المحكمة أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم والمتمثلة بقيامه في يوم ٢٠١٢/٩/٧ بالحضور لحديقة الملكة رانيا وبمجرد مشاهدته للمجني عليه والمولود بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٥ برفقة المشتكى علي بإرسال شخصين ممن كانوا برفقته للإمساك بالمجني عليه محاولين سحبه لمنطقة الحمامات التي كان فيها المتهم ممسكاً بالمشتكى بقصد هتك عرضه هناك إلا أن سرعة المشتكى حالت دون الإمساك به حيث تمكن من الهرب ممن حاولوا الإمساك به والاستتجاد بالأشخاص المتواجدين بالكافتيريا حيث لاذ المتهم ومن معه بالهرب إنما تتوافر فيها كافة أركان وعناصر جناية الشروع الناقص بهتك العرض طبقاً للمادتين ( ٢٩٦/٢ و ٦٨ ) من قانون العقوبات وبدلالة المادة ( ٣٠١/١ ) من القانون ذاته وذلك باعتبار أن المتهم ومن معه قد بدأوا بالأفعال الظاهرة بهذه الجناية حيث قاموا بملاحقة المجني عليه وقام أحدهم بضربه بوكس على وجهه من أجل السيطرة عليه محاولين سحبه باتجاه الحمامات لتشليحه ملبسه مثلما فعلوا مع المجني عليه إلا أن عدم إكمال هذه الأفعال المكونة لهذه الجريمة كان بسبب هرب المجني عليه منهم وصراخه واستتجاده بالأشخاص الموجودين بالكافتيريا قد حال دون ذلك وهي أسباب خارجة عن إرادة المتهم ومن معه وليس أدل

على نية المتهم ومن معه من الأفعال التي قاموا بها باتجاه الطفل الذي كان يلعب مع حيث قاموا بسحبته إلى الحمامات وهناك قاموا بتشليحه بنظونه وكلسونه مما يؤكد أن نية المتهم ومن معه كانت تتجه لهتك عرض الطفل

ثالثاً : فيما يتعلق بجناية السرقة خلافاً للمادة (١/٤٠١) من قانون العقوبات المسندة للمتهم .

تجد المحكمة أن الأفعال التي أقدم عليها المتهم . المتمثلة بقيامه في ظهر يوم ٢٠١٢/٩/٧ برفقة شخص لم يتوصل التحقيق لمعرفة بالأمسك بالمجني عليه ومعرفة بالمجني عليه ووضعه على رقبته وتمكن شخص كان برفقة المتهم بإغلاق فم المجني عليه والهروب بهما إنما تتوافر بها كافة أركان وعناصر جناية السرقة وفقاً للمادة (١/٤٠١) من قانون العقوبات وذلك على اعتبار أن السرقة حصلت بفعل شخصين وتهديد المتهم للمجني عليه بوساطة السكين .

ولا يغير من الأمر شيئاً عدم تمكن التحقيق من ضبط الشخص الذي فرّ بالهاتف الخليوي والنقود إذ إن الثابت من خلال شهادة الطفلين وأقوال المتهم أن هناك أكثر من شخص كانوا مع المتهم وأن أحدهم رافقه عندما أمسك بالمجني عليه وهدده بالسكين وأن الشخص الآخر تمكن بعد ذلك من أخذ الجهاز الخليوي والنقود التي كانت بحوزة المجني عليه .

وعلى ضوء ذلك قضت بما يلي :

- ١- عملاً بالمادة ( ٢٣٦ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً للمادة (٢ / ٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة ( ٣٠١ / ١ / أ ) من القانون ذاته .

- ٢- عملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بهتك العرض خلافاً للمادتين (٢/٢٩٦ و ٦٨) من قانون العقوبات بدلالة المادة (٣٠١ / ١ / أ) من القانون ذاته .
- ٣- وعملاً بالمادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية السرقة خلافاً للمادة (١ / ٤٠١) من قانون العقوبات .

عطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :

- ١- عملاً بالمادة (١ / ٤٠١) من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة (خمس سنوات) مع الرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف . ونظراً لإسقاط والد المجني عليه الحدث لحقه الشخصي عن المجرم الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً لذلك وعملاً بالمادة (٣ / ٩٩) من قانون العقوبات تقرر المحكمة تخفيض العقوبة المقررة بحق المجرم لتصبح الأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف مع الرسوم و المصاريف والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .
- ٢- عملاً بالمادة (٦٨) من قانون العقوبات وبدلالة المادة (٢ / ٢٩٦) من قانون العقوبات تقرر المحكمة الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة (ثلاث سنوات ونصف مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .
- وعملاً بالمادة ٣٠١ / ١ من قانون العقوبات إضافة الثلث إلى العقوبة المقررة بحق المجرم لتصبح عقوبته بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات وثمانية أشهر والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .



وعملاً بالمادة ( ٣٠٨ ) من قانون العقوبات عدم استعمال الأسباب المخففة التقديرية بحق المجرم كونه أكمل الثامنة عشرة من عمره في حين أن المجني عليه لم يكمل الثامنة عشرة من عمره .

٣- عملاً بالمادة ( ٢/٢٩٦ ) من قانون العقوبات الحكم على المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ( سبع ) سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

وعملاً بالمادة ( ١/٣٠١ ) من قانون العقوبات إضافة الثلث إلى العقوبة المقررة بحق المجرم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة ( تسع ) سنوات وأربع شهور مع الرسوم والمصاريف والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

٤- وعملاً بالمادة ( ٧٢ ) من قانون العقوبات تنفيذ أشد العقوبة المقررة بحق المجرم وهي الأشغال الشاقة المؤقتة مدة ( تسع ) سنوات وأربعة شهور مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المتهم

بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز جميعها الدائرة حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فإن محكمتنا بصفتها محكمة موضوع وفقاً لأحكام المادة ( ١٣/ج ) من قانون محكمة الجنايات الكبرى تجد إن واقعة الجريمة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى واعتفتها جاءت مستمدة من بيئة قانونية لها أصل ثابت في الدعوى ومستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وإن محكمة الجنايات الكبرى قامت بتسمية هذه البينات ومناقشتها مناقشة وافية واقتطفت فقرات منها ضمنها قرارها وهي

البيانات التي عولت عليها في تكوين قناعاتها وفقاً لأحكام المادة ( ٢/١٤٧ ) من قانون أصول الجزائية والمتمثلة بـ :

١. اعتراف المتهم لدى مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى في الحدود التي قنعت بها المحكمة وهو اعتراف قضائي ودليل إثبات كامل طالما لم يرد ما يناقضه .
٢. شهادة المجني عليه
٣. شهادة الشاهد
٤. شهادة المجني عليه
٥. شهادة الشاهد
٦. التقرير الطبي رقم ( ١٣٧/ح أش ع/٢٠١٢ ) المنظم بحق المشتكي

وحيث إن البيانات التي قدمتها النيابة العامة جاءت متفقة مع بعضها البعض و مترابطة وتؤدي إلى الواقعة الجرمية التي اعتنقتها محكمة الجنايات الكبرى والمشار إليها في مستهل هذا القرار فإن محكمتنا بصفتها محكمة موضوع في هذه القضية تقر محكمة الجنايات الكبرى بما توصلت إليه من وقائع جرمية .

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة في هذه الدعوى :

١. فإن إقدام المتهم ومن معه على الإمساك بالمجني عليه علي جميل المولود بتاريخ ١٩٩٩/٧/٨ ووضع يده على فمه لمنع من الصراخ وتهديده بوساطة سكين على رقبته باليد الأخرى وسحبه باتجاه الحمامات الكائنة في حديقة الملكة رانيا وقيام الشخص الذي كان مع المتهم الذي لم يتوصل التحقيق إلى معرفته على تشليح المجني عليه بنظونه وكلسونه إلى ركبته بحيث انكشفت عورة المجني عليه على المتهم من معه يشكل بالتطبيق القانوني جناية هناك العرض خلافاً للمادة ( ١/٢٩٦ ) من قانون العقوبات وبدلالة المادة ( ١/٣٠١ ) من القانون ذاته على اعتبار أن أفعال المتهمين قد استنطالت إلى عورة المجني عليه الذي لم يبلغ

الخامسة عشرة من عمره وخذشت عاطفة الحياء العرضي لديه عندما انكشفت مؤخرته وأعضاءه التناسلية على المتهم ومن معه وعلى اعتبار أن المتهمين اشتركوا في التغلب على مقاومة المجني عليه كما أن قيام المتهمان ومن معه وفي الظروف المشار إليها آنفاً على أخذ جهاز خلوي ومبلغ حوالي عشرين قرشاً من المجني عليه علي يشكل بالتطبيق القانوني جناية السرقة خلافاً للمادة ( ١/٤٠١ ) من قانون العقوبات .

٢. وإن طلب المتهم من شخصين كانا معه على إحضار المجني عليه المولود بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٥ بقصد إحضاره إلى الحمامات لهتك عرضه إلا أنهما لم يتمكنوا من ذلك كونه تمكن من الهرب بسرعة ممن حاولوا الإمساك به بعد أن استجد بالموجودين قرب الكفتيريا الموجودة في المنطقة بعد أن قام أحد الجناة بضربه بوكس على وجهه بقصد السيطرة عليه وسحبه بشكل بالتطبيق القانوني جناية الشروع الناقص بهتك العرض خلافاً للمادتين ( ١/٢٩٦ و ٦٨ ) من قانون العقوبات وبدلالة المادة ( ٣/١/٣٠١ ) من القانون ذاته على اعتبار أن المتهم ومن معه بدأوا بالأفعال الظاهرة المتمثلة بالحقاق بالمجني عليه وضربه بوكس على وجهه بقصد السيطرة عليه إلا أن صراخه واستجداه وسرعته حالت دون تمكن المتهم ومن معه من إتمام فعلتهم معه .

وحيث إن محكمة الجنايات الكبرى انتهت لهذه النتيجة وطبقت القانون على وقائع الدعوى تطبيقاً سليماً وقانونياً فإن محكمتنا تؤيدها فيما قامت به من تطبيقات قانونية على وقائع الدعوى وتكون هذه الأسباب غير واردة على القرار المطعون فيه ويتعين ردها .

وبالنسبة لكون الحكم مميزاً بحكم القانون فإننا وعلى ضوء ردنا على أسباب التمييز المقدم من الطاعن جمعة فإن الحكم الطعون فيه بيّن واقعة الدعوى ودل على توافر عناصر وأركان الجرائم التي جرم بها المتهم وأورد على ثبوتها أدلة سائغة ومقبولة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم على المتهم وإن

إجراءات المحاكمة تمت وفقاً للقانون وإن الحكم المطعون فيه جاء مستوفياً لشروطه القانونية واقعة وتسببياً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب الواردة في المادة ( ٢٧٤ ) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يتعين تأييده .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ١٨/٤/٢٠١٣ م

القاضي المترئس  
عضو  
عضو  
رئيس الديوان  
دقق / أش  
عضو  
عضو

lawpedia.jo